خالد بكداش



الوحدة السورية المصرية

كيف تمت وكيف افلست واشرفت على الانهيار

العوامل العميقة للسياسة المصرية تجاه العالم العربي

خالد بكداش

الوحدة السورية المصرية
كيف تمت وكيف فلست واشرفت على الانهيار
العوامل العميقة للسياسات المصرية تجاه العالم العربي

ملحق جريدة الاخبار العدد ٣٥٢
المدير المسؤول : صوايا صوايا

مقدمة

في أواسط ١٩٦٠ ، كتب خالد بكداش مقالا هاما مخصصا لكتاب كبير يصدر اولا باللغة الروسية ثم بمختلف اللغات . وهذا الكتاب الذي تشرف على اصداره المجلة الدولية الكبرى « قضايا السلم والاشتراكية » ، هو عبارة عن مجموعة من المقالات والابحاث حول « الحركة الوطنية التحررية ودور البورجوازية الوطنية » ، بقلم مناضلين بارزين من مختلف اقطار آسيا وافريقيا . والبحث الذي كتبه خالد بكداش لهذه المجموعة الهامة ، هو بالعنوان التالي « الحركة التحررية للشعوب العربية ودور البورجوازية الوطنية » ، وهو بحث كبير يحوي افكارا وتحاليل جديدة تماما ، كما يحوي عددا من الافكار التي طالما دافع عنها المؤلف وعالجها في مختلف مقالاته والخطب التي القاها في المؤتمرات والندوات العالمية. ومن اهم ما يعالجه الكاتب في مقاله ، موضوع خطير يشغل اذهان جميع الوطنيين العرب وهو موضوع السياسة المصرية في العالم العربي وخفاياها والعوامل العميقة ، الاقتصادية والاجتماعية ، التي تعيّن اتجاهات الطبقات الحاكمة في مصر نحو البلدان العربية الاخرى ، وكذلك نحو المعسكر الاشتراكي من جهة ، ونحو الدول الاستعمارية وخاصة اميركا من جهة اخرى . ويستند الكاتب الى الارقام والوقائع التاريخية الملموسة ليستخلص العوامل المحركة لسياسة التوسع التي تنتهجها القاهرة ويبرهن ان هذه السياسة التوسعية ناشئة عن طبيعة البورجوازية المصرية الكبرى التي تتصف بخصائص عديدة تميزها عن سائر البورجوازيات العربية . ويحلل الكاتب تجربة الوحدة المصرية السورية ويكشف القناع عن الاساليب والوسائل التي لجأ اليها حكام مصر في سعيهم الى ابتلاع سوريا ويبين ان الوحدة كما تمت لم تكن وليدة مبادرة من الشعب السوري ولا نتيجة شهر او شهرين من المساعي التي بادر اليها السوريون انفسهم كما تزعم دعاية القاهرة ، بل كانت وليدة عمل متواصل طويل متعدد الاشكال قام به حكام مصر منذ عام ١٩٥٥ .

ان تطور الاحوال في الشرق العربي ، وخصوصا في سوريا ومصر ، منذ عام ١٩٥٧ ، يؤكد مرة اخرى صحة ما تقرره الماركسية اللينينية بان تطور الحركة الوطنية التحررية في البلدان التي حصلت على الاستقلال السياسي وبالتالي مصير هذه البلدان ، انما يتوقفان على السؤال التالي : اية قوة تتزعم الحركة الوطنية ، واية قوة ترسم سياسة البلاد الخارجية والداخلية ؟

ان مصير الاستقلال السياسي الذي انتزعته هذه البلدان ، سوف يقرره ، قبل كل شيء ، الاتجاه الذي يسير فيه تطورها الاجتماعي . هل تسير هذه البلدان في الطريق المؤدي الى تحقيق استقلالها الاقتصادي الذي لا يمكن بدونه صون الاستقلال السياسي ؟.. وهل تسير هذه البلدان في طريق الديموقراطية والتقدم ؟. ام انها تقف في منتصف الطريق وتجنح الى سياسة التفاهم والتسوية مع الاستعمار ، والتنكر لمصالح الشعب ؟

لقد قامت الجماهير الشعبية ، وبوجه خاص جماهير العمال والفلاحين ، بدور اساسي حاسم وتحملت اعظم التضحيات في النضال الوطني الذي آل الى تحرير كثرة البلدان العربية وانعتاقها من نير الاستعمار السياسي . كذلك منظمات الطبقة العاملة العربية ، وطليعتها الاحزاب الشيوعية ، لعبت دورا هاما في هذا النضال . غير ان القيادة السياسية العامة بقيت اثناء هذه المرحلة ، خلال سنوات طويلة ، في ايدي البورجوازية الوطنية .

وكانت هذه البورجوازية الوطنية ، قبل الحرب العالمية الثانية ، لا تذهب بعيدا في مواقفها ضد الاستعمار . كانت تسعى لانتزاع بعض المواقع السياسية الهامة من يد الاستعمار ، دون التفكير في امكان طرد نفوذه السياسي نهائيا من البلاد . كانت ميول التفاهم مع الاستعمار ، الناشئة عن طبيعة البورجوازية الوطنية ، عن طبيعتها الطبقية ، تكبت طموحها الى الانفراد بالحكم والسلطة في البلاد . لذلك كانت تسعى الى حل التناقضات مع الاستعمار عن طريق تسوية تؤمن لها ، على الاقل ، قسطا من السلطة السياسية يسمح لها بحصة من استثمار البلاد واستغلال الشعب .

اما بعد الحرب العالمية الثانية ، اذ ارتفعت الحركة الشعبية ضد الاستعمار في البلدان العربية وسارت في موجة صاعدة دون توقف ، عندئذ ، تحت تاثير الوضع الدولي الجديد ، وتحت ضغط الحركة الشعبية ، ازدادت البورجوازية الوطنية طموحا وجرأة ، ورأت ان بامكانها انتزاع السلطة السياسية بكاملها من براثن المستعمرين ، اي الحصول على الاستقلال السياسي التام . وكان في حساب البورجوازية الوطنية ان تستفيد من تايد الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين في النضال ضد الاستعمار ، ومن ثم ، بعد الانتصار ، تزيح ممثلي الجماهير الكادحة من الطريق . وهكذا نشات جبهات وطنية شنت نضالا شديدا في سبيل انتزاع الاستقلال الوطني . ولعبت الطبقة العاملة وطليعتها ، الشيوعيون العرب، دورا هاما في هذا النضال الذي تتوج بالنصر اولا في سوريا وبعدها فورا في لبنان ثم في مصر واخيرا في العراق . وانتقلت السلطة السياسية في هذه البلدان الى ممثلي البورجوازية الوطنية .

ان تجربة سوريا ومصر قد برهنت (طبعا باشكال مختلفة) ان البورجوازية الوطنية ، التي ساهمت بنشاط في الحصول على الاستقلال السياسي ، عاجزة عن النضال بحزم في سبيل الاستقلال الاقتصادي وبالتالي عن صون الاستقلال السياسي وتوطيده . ويتضح ذلك خصوصا ، بشكل ساطع ، اذا خلا للبورجوازية الوطنية الجو وتمكنت من الانفراد برسم سياسة البلاد التي تحررت ، واذا استطاعت ان تسلب الجماهير الشعبية وممثليها الحقيقيين امكان التاثير في رسم هذه السياسة ، اي ، بكلمة ، اذا استطاعت خنق الديموقراطية .

وتدل الوقائع على ان البورجوازية الوطنية في البلدان العربية المتحررة ، بما في ذلك فئاتها اليمينية ، تدفعها مصالحها الاقتصادية المباشرة (التصنيع ، ايجاد اسواق للتصريف ، البحث عن المعونة الفنية .. الخ ..) الى الاتجاه نحو التعاون مع المعسكر الاشتراكي الذي يقدم في جميع هذه الميادين ، معونة منزهة عن كل شرط سياسي او عسكري ودون التدخل باي شكل من الاشكال في الشؤون الداخلية البلدان العربية . وهذا الاتجاه يستجيب تماما لمصلحة البلاد العامة

فهو يدعم الاستقلال الاقتصادي وبالتالي يوطد الاستقلال السياسي . في حين ان المصلحة الطبقية الانانية للبورجوازية الوطنية ، وخصوصا لفئاتها اليمينية ، تدفعها الى عدم القطيعة مع الاستعمار ، والى التقرب منه والى محاولة مشاركته في استثمار بلادها نفسها. وهذا الاتجاه يناقض مصلحة البلاد العامة فهو ينتقص من الاستقلال الاقتصادي وبالتالي يعرض الاستقلال السياسي ايضا الى الخطر .

ان خصائص البورجوازية المصرية الكبرى ، كما تكونت خلال تطور تاريخي طويل ، تدفعها اكثر فاكثر الى الامعان في هذا الاتجاه الثاني .

اما البورجوازية الوطنية السورية ، فقد جرى تطورها في ظروف خاصة جعلتها لا تستطيع الوقوف على قدميها من الناحية الاقتصادية ، الا بعد طرد الاستعمار السياسي تماما من البلاد . وقد انفتحت امامها ، خصوصا خلال المرحلة الاخيرة التي سبقت الوحدة مع مصر ، آفاق تطور اقتصادي واسعة . غير انها اظهرت عجزها حتى في الدفاع عن مصالحها ذاتها وعن المواقع التي انتزعتها بشق النفس . فابدت قصر نظر عجيبا ، وسلمت هذه المواقع ـ كالطفل المذعور الذي يتخلى عن العابه لزميل اقوى منه ـ الى البورجوازية المصرية الكبرى . وينبغي هنا القول ان قادة حزب البعث يتحملون مسؤولية هامة في ذلك .

ان الشرق العربي يجابه الان قضيتين رئيسيتين هما التطور المقبل للعراق ومصير الوحدة بين سوريا ومصر . ولكل من هاتين القضيتين اثر كبير في القضية الاخرى . فاذا سار العراق في طريق التحرر الوطني ، فلن يؤدي ذلك فقط الى توطيد استقلال الجمهورية العراقية ، بل سيكون له ايضا اثر كبير في تطور الحركة الوطنية التحررية العربية باسرها .

اما الوحدة بين سوريا ومصر فقد كانت تجربة لم يكن من الممكن بدونها ان ينجلي شعار الوحدة العربية امام الشعوب العربية ولا ان تتضح لها مقومات هذا الشعار . لقد بينت الوحدة السورية المصرية بشكل ما كانت لتفعله الف محاضرة ، ان هناك اتجاهين في حركة الوحدة العربية ، وان هناك مفهومين للقومية العربية .

كانت سوريا اول بلد عربي أجلى عن اراضيه الجيوش الاستعمارية الاجنبية وانتزع استقلاله السياسي ثم سار قدما في طريق التحرر والاستقلال الاقتصادي. وكانت سوريا كذلك اول بلد عربي اقدم على الوحدة مع مصر . فقدمت هذه المرة الشعوب العربية مثالا برهن لها ان الوحدة العربية لا يجب ولا يمكن ان تكون كما كانت بينها وبين مصر . والان تجتاز سوريا لحظة تاريخية مليئة بالمسؤولية : فان الوحدة كما هي الان ليس لها شيء من مقومات الحياة ولا يمكن ان تعيش طويلا .

القضية الرئيسية هي : الموقف من الاستعمار

تعقد الوضع في الشرق العربي خلال الفترة الاخيرة من الزمن ، ويسعى القوميون اليمينيون الى ايهام الرأي العام العربي بان سبب هذا التعقيد هو « الخطر الشيوعي » . غير ان الاحداث والوقائع تبرهن ان التعقيدات مرتبطة بالنفوذ الاستعماري وان القضية الرئيسية التي تثير الخلاف في الحركة التحررية العربية هي قضية الموقف من الاستعمار .

ينبغي الانطلاق ، قبل كل شيء ، من واقع لا جدال فيه ، هو ان النضال ضد الاستعمار ، في جميع البلدان العربية لم ينته بل هو في اوج معمعانه . فالاستعمار ما يزال يسيطر بنيره على بعض البلدان العربية سيطرة مباشرة ، ولا يزال يتحكم بعدد منها بصورة غير مباشرة . وللمستعمرين مواقع اقتصادية قوية حتى في الدول العربية التي تتسلم مقاليدها حكومات وطنية مناهضة للاستعمار. فمنابع النفط وأنابيبه لا تزال في ايدي الشركات الاميركية والانكليزية ، كما ان قسما كبيرا من العمليات المصرفية (الاعتمادات ، والقروض .. الخ) لا يزال في يد الرأسمال الاستعماري . وفي غالب الاحيان ، نجد الاحتكارات الدولية ، بحكم سيطرتها على الاسواق ، تملي ارادتها في عمليات التصدير والاستيراد وتفرض اسعار المواد الاولية فرضا . كذلك مخلفات السيطرة الاستعمارية ما تزال قوية ولم تتم تصفيتها حتى في الاقطار العربية المتحررة نفسها ، فهناك التخلف الصناعي، وبقايا القرون الوسطى في الزراعة ، وهناك الفقر وبؤس الشعب وانتشار الامية ... الخ . ويعمل الاستعمار بجميع الوسائل وبأي ثمن كان ، لتثبيت سيطرته على البلدان العربية التي ما يزال يسيطر عليها ، ولاعادة هذه السيطرة الى البلدان العربية التي تحررت من نيره .

ان امام حركة التحرر الوطني العربية مهمات كبرى فيما يتصل بتوطيد استقلال البلدان العربية التي تحررت من سيطرة الاستعمار السياسية ، والسير بهذه البلدان نحو انتزاع استقلالها الاقتصادي ، ورفع مستوى معيشة الشعب ، وتوسيع الديموقراطية وتعزيزها . وامام حركة التحرر الوطني العربية ايضا مهمة كبرى ثانية هي النضال لتحرير البلدان العربية التي لا تزال اما مستعمرة يحتلها المستعمرون جهارا ، واما رازحة تحت نيرهم بصورة غير مباشرة ويتحكمون بها من وراء ستار .

ومن المفهوم ان انجاز هذه المهمات (بما في ذلك تصفية بقايا القرون الوسطى في الزراعة وتحقيق الاصلاح الزراعي) لا يعني ، بوجه من الوجوه ، الخروج من نطاق العلاقات الرأسمالية في ميدان الانتاج وفي النظام الاجتماعي ، لا يعني ابدا

الخروج من نطاق الثورة البورجوازية الديموقراطية وبالتالي لا يعني مطلقا الانتقال الى الاشتراكية .

فليس ثمة ذرة من الحقيقة اذن في مزاعم الاوساط اليمينية التي تحاول ايهام البورجوازية الوطنية واوساط البورجوازية الصغيرة – من صغار المنتجين والملاكين – بانهم الان امام الخيار بين امرين : اما الدكتاتورية الارهابية المطبقة اليوم في الجمهورية العربية المتحدة ، واما حكم الشيوعيين . ان هذه المزاعم هي ، من الفها الى يائها ، هراء في هراء .

فالحقيقة ان القضية الرئيسية التي يدور حولها الخلاف ، ومنها يتولد التناقض في حركة التحرر العربية ، هي قضية الموقف من الاستعمار ، وخصوصا الاستعمار الاميركي .

في اواخر عام ١٩٥٨ شنت الاوساط المتنفذة في القاهرة ، عن طريق اذاعتها وصحافتها ، حملة دعاية واسعة رفعت فيها شعارين . الشعار الاول : انتهت المعركة مع الاستعمار او اوشكت . والشعار الثاني : ضرورة مكافحة « الخطر الشيوعي » في داخل البلاد ، هذا الشعار الذي تطور فيما بعد واتسع الى نطاق مكافحة « الشيوعية الدولية » .

ان الحملة التي شنتها هذه الاوساط منذ اواخر عام ١٩٥٨ ، تطورت بشكل مخز اثار الدهشة في كل العالم العربي . فان ممثلي اوساط البرجوازية اليمينية اخذوا يفترون على الاتحاد السوفياتي – صديق العرب الاكبر – ويختلقون حوله اختلاقات معيبة . فزعموا ان الاتحاد السوفياتي يتدخل في الشؤون الداخلية البلدان العربية ويسعى الى اخضاعها لسيطرته . هذا في حين ان كل الانتصارات التي احرزها العرب في نضالهم ضد الاستعمار قد تحققت ، كما يعلم الجميع ، بتأييد المعسكر الاشتراكي وفي الدرجة الاولى بتأييد الاتحاد السوفياتي .

واخذ جميع الوطنيين الصادقين يتساءلون بدهشة عن الدوافع الحقيقية لهذه الحملات وعما تخفيه وراءها ، اذ لم يجدوا اي مبرر معقول لها ، كما اخذوا يتحسبون ، في جو من القلق والذعر ، لما يمكن ان تؤدي اليه هذه الحملات من نتائج وعواقب خطيرة على البلدان العربية ، ولم يلبث تطور الاحداث ان برهن ان الدهشة والتساؤل والقلق والتحسب كانت كلها مشروعة .

فقد تتالت الوقائع الدالة على ان كل هذه الضجة انما اثيرت لتغطية المحاولات التي تقوم بها العناصر اليمينية لتبديل الاتجاه السياسي للحكومة . فقد ارادوا فتح الابواب امام توظيف الرساميل الاجنبية وخصوصا الاميركية والالمانية الغربية ، وتقسيم الحركة الوطنية التحررية للشعوب العربية ، وخنق الدمقراطية وحركة العمال داخل البلاد . وراحوا يضغطون على حكومات البلدان

العربية المجاورة لاجبارها على انتهاج سياسة ملائمة لهم ويبذلون الجهود لتحقيق مشاريعهم التوسعية الرامية الى الحاق الجمهورية العراقية ولبنان والبلدان العربية الاخرى ، بالجمهورية العربية المتحدة .

ان الوطنيين العرب واولئك الذين خدعتهم في البداية المزاعم التي حاولت تبرير شعار مكافحة « خطر الشيوعية الداخلية والدولية » في الشرق العربي ، بحجة انه شعار تقتضيه سياسة « الحياد الايجابي » اخذت تتفتح عيونهم على النتائج الخطيرة التي اخذت تؤدي اليها هذه السياسة الجديدة التي تكمن وراءها المصالح الطبقية الانانية الضيقة لفئة معينة من البورجوازية المصرية .

السمات الرئيسية للبورجوازية المصرية الكبرى وكيف تطورت بعد عام ١٩٥٢ ؟

ان الميول التوسعية لدى الاوساط الرجعية من البورجوازية المصرية ، هذه الميول التي تتمثل في السعي لالحاق البلدان العربية الاخرى والسيطرة على خيراتها والاستيلاء على أسواقها ، تحت ستار العمل في سبيل «الوحدةالعربية» ، ليست وليدة الصدفة . فان لهذه الميول جذورا عميقة مرتبطة بالخصائص التي تميز بها تطور البورجوازية المصرية منذ الحرب العالمية الاولى . وقد ازدادت هذه الخصائص بروزا بعد الحرب العالمية الثانية سيما منذ عام ١٩٥٢ .

ان تطور الانتاج الرأسمالي الصناعي في مصر يختلف في عدد من النواحي الاساسية عن جميع البلدان العربية الاخرى . فسوريا مثلا لم تستطع ان تخطو خطوات ، جدية نسبيا ، في طريقالانتاج الصناعي ، وخاصة فيصناعتها الرئيسية ـ صناعة الغزل والنسيج ـ الا بالاستناد الى الاستقلال السياسي الذي انتزعته بعد الحرب العالمية الثانية . كذلك امكانيات تراكم الرساميل اللازمة لتوسيع الصناعة الموجودة ولانشاء صناعات جديدة ، كانت محدودة جدا . ولم تتسع هذه الامكانيات نسبيا الا في السنوات الاخيرة التي سبقت الوحدة مع مصر ، وذلك بعد التوسع في زراعة القمح والحبوب ونشاط تصديرها وكذلك بعد الصعود المستمر في زراعة القطن وتصديره .

ولم يكن في سوريا اي بنك وطني تستطيع البورجوازية الوطنية الاستناد اليه في تمويل الصناعة . وفي عام ١٩٥٧ اتخذ برلمان الجمهورية السورية قرارا بانشاء اول بنك وطني صناعي في سوريا وجاء ذلك بعد تأسيس بنك وطني للاصدار (البنك المركزي) الذي تم انشاؤه عقيب القرار الذي اتخذه البرلمان عام ١٩٥٦ بسحب امتياز الاصدار من البنك الاجنبي (بنك سوريا ولبنان) الذي يسيطر عليه الرأسمال الفرنسي الانكليزي .

اي ان سوريا لم تستطع البدء ببناء اقتصادها الوطني المستقل الا عندما انتزعت استقلالها السياسي . وقد تمكنت سوريا ، استنادا الى الحركة الوطنية الشعبية الصاعدة ، من تاميم جميع المرافق التي كان يسيطر عليها الراسمال الاستعماري (سكك الحديد ، الكهرباء ، المياه ، الموانيء ، التبغ .. الخ ..) . وهكذا لم تنشأ في سوريا ظروف لانشاء شركات صناعية او شركات نقل او غيرها، مشتركة بين الراسمال الوطني والراسمال الاجنبي .

وامام وعي الشعب وتطور الحركة الوطنية الديموقراطيـة ، فشلت طوال سنوات ، وخصوصا بين عام ١٩٥٣ وعام ١٩٥٧ ، جميع المحاولات التي بذلتها فئات البورجوازية الرجعية وكبار الاقطاعيين لفتح ابواب الاقتصاد السوري امام تغلغل الرساميل الاستعمارية سواء منها الامركية والانكليزية او الالمانية الغربية.

ورأت البورجوازية الوطنية السورية ان بالامكان السير في طريق تطور اقتصادي مستقل بالاستفادة من الامكانيات الداخلية المتطورة باستمرار وكذلك بالاستناد الى معونة الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى .

اي ان تطور البورجوازية الوطنية في سوريا ، وخصوصا الصناعية ، لم يتصف ، من حيث الاساس ، بطابع الارتباط بالراسمال الاجنبي . فلم يكن في سوريا مشاريع مشتركة يتعاون فيها الراسمال الوطني والراسمال الاجنبي . وهذا الذي يصح على تطور البورجوازية الوطنية السورية ، يصح على الاقطار العربية الاخرى على ان تؤخذ طبعا بعين الاعتبار خصائص كل بلد منها . مع العلم بان تطور البورجوازية الوطنية سواء في العراق او لبنان او الاردن او في بلدان شمالي افريقيا ، سار بشكل ابطأ منه في سوريا .

اما في مصر ، فبعد الحرب العالمية الاولى ، تراكمت رساميل هامة من بيع القطن الذي ارتفعت اسعاره كثيرا خلال الحرب ثم هبطت في اعقابها . فظهر ميل قوي نحو توظيف الاموال المتراكمة في المؤسسات الماليـة (البنوك وشركات التامين .. الخ) ، وفي المشاريع الصناعية . وامام نهوض حركة النضال ضد الاستعمار (عام ١٩١٩ – ١٩٢٢) اضطر الراسمال الاجنبي الى بعض التنازلات ، وذلك لتقسيم صفوف الحركة الوطنية واجتذاب فريق من البورجوازيين المصريين وربطهم بمصالحه عن طريق اشراكهم في مشاريعه .

وهكذا اتجه قسم من الاموال المصرية الى شراء اسهم في البنوك والشركات الصناعية التي كان الراسمال الاجنبي قد انشاها في مصر ، ومن جهة اخرى ، اتجه قسم من الاموال المتراكمة الى السعي لانشاء مؤسسات ومشاريع مالية وصناعية محلية . وكان من الغايات الرئيسية لهذا الاتجاه تمويل عمليات تصدير القطن ثم تمويل صناعة نسيج محلية تستهلك ، على الاقل ، قسما من انتاج القطن الذي يفيض عن التصدير .

وكان اهم مظهر لهذا الاتجاه ، تاسيس بنك مصر الذي انشىء عام ١٩٢٠ . وقد بدا هذا البنك نشاطه بتمويل التجار ومصدري القطن ، غير انه اخذ تدريجيا، وبشكل اوسع فاوسع ، يؤسس شركات صناعية يهيمن عليها تماما ويمد كذلك سيطرته على عدد اكبر فاكبر من الشركات المساهمة التي تتألف في مختلف الميادين (بما في ذلك شركات الغزل والنسيج القطني ، وشركات نسيج الحرير والكتان ، وحلج القطن ، والصناعة الكيماوية ، وشركات التأمين ، وشركات للنقل النهري والجوي ، والتنقيب عن البترول ، ولصيد السمك ، ولصنع الورق ، وللطباعة ، والسينما .. الخ ..) .

لقد لعب بنك مصر دورا هاما في تطور الانتاج الرأسمالي في مصر ، وهو ما لم يحدث شبيه له في اي قطر عربي اخر .

وهكذا تكونت في مصر ، مع الايام ، طغمة قوية ، مالية وصناعية في آن واحد ، واخذت تنمو وتشتد في هذه الطغمة ، سنة بعد سنة ، سمات شبيهة بالسمات المميزة للحالة التي نشأت في الدول الاستعمارية من اندماج الراسمال الصناعي بالرأسمال البنكي . وهذه الطغمة هي التي عرفت باسم « طغمة بنك مصر » .

صحيح ان هذا الاندماج بين الرأسمال البنكي المصري والراسمال الصناعي المصري ، حدث قبل الحرب العالمية الثانية ، اي في عهد سيادة الاستعمار السياسية والاقتصادية على مصر ، غير ان هذا الاندماج لحقق على نطاق اوسع فاوسع بعد الحرب العالمية الثانية وخصوصا بعد عام ١٩٥٢ ، مسبلا على البورجوازية المصرية الكبرى طابعا يميزها عن جميع البورجوازيات في البلدان العربية الاخرى ، وهو طابع الاحتكار والغزو والتوسع .

ولكي ندرك مدى تطور الطابع الاحتكاري لهذه الطغمة ، يكفي مثلا ان نعلم ان اموال بنك مصر الاحتياطية عام ١٩٤٥ كانت تساوي ٣٧ بالمئة من مجموع الاموال الاحتياطية لجميع البنوك العاملة في مصر ، وان الودائع في بنك مصر ، خلال المرحلة الاولى من تاسيسه ، لم تكن تتجاوز ٢٠٠ الف جنيه مصري ، اما في عام ١٩٥١ فقد بلغت ٥٨ مليون جنيه .

ان تاريخ تطور طغمة بنك مصر هو مثال واضح للصفة المزدوجة المتناقضة للبورجوازية الوطنية المصرية . فقد تكونت طغمة بنك مصر ، منذ نشوئها ، خلال تطور طويل اتصف ، بصورة مستمرة ، بالتناقض وبالتفاهم مع الاستعمار .

ان جماعة بنك مصر استغلت ، باستمرار ، نضال الشعب المصري ضد الاستعمار لتقوية مواقفها المالية والصناعية الخاصة وكذلك لتوسيع مشاركة الرأسمال المصري في المشاريع والشركات التي يسيطر عليها الرأسمال الاجنبي.

فقد كان مصدرو القطن وتجاره ، وكذلك كبار ملاكي الاراضي ، يوظفون

الاموال التي تتجمع لديهم في توسيع بنك مصر وفي تأسيس شركات تابعة لـه وكذلك في شراء اسهم الشركات الاجنبية المختلفة ، مثلا : بعد عام ١٩٢٢ ، حين اضطر المستعمرون الانكليز الى التراجع تحت ضغط الحركة الشعبية ، واعترفوا لمصر ببعض الحقوق الاستقلالية ، استغل كبار الملاكين والتجار المساهمين في بنك مصر وشركاته هذا الوضع لرفع التعرفات الجمركية على البضـائع المستوردة والحصول على اعتمادات من الدولة . ثم في عام ١٩٢٧ ، حين اتجه المستعمرون، كذلك تحت ضغط الحركة الشعبية الوطنية، نحو ارشاء قسم اوسع من البورجوازية المصرية ، صدر قانون ينص على ان يكون في مجلس ادارة كل شركة اجنبية تؤسس في المستقبل ، عضوان مصريان على الاقل وان يكون ربع الاسهم في ايدي المصريين.

وقد اشتد التعاون بين الرأسمال الاستعماري وبين جماعة بنك مصر وشركاته خصوصا في الفترة بين ١٩٣٠ و ١٩٤٠ ، فان العدد العديد من كبار المساهمين في بنك مصر وشركاته ومن اعضاء مجلس ادارة البنك ومجالس ادارة شركاته ، اصبحوا في الوقت نفسه من كبار المساهمين في الشركات الاجنبية او اعضاء في مجالس ادارتها بل ومديرين لها . ومن جهة اخرى ، اخذ الرأسمال الاجنبي يساهم ايضا مساهمة واسعة في الشركات والمشاريع التي اسسها بنك مصر او كان يشرف عليها .

اما تداخل الرأسمال المالي مع جهاز الدولة وهيمنته عليه (وهو من سمات الراسمالية الاحتكارية) فقد كان ملحوظا منذ المرحلة الاولى من تطور طغمة بنك مصر .

فمنذ البداية ، كان بين كبار المساهمين في بنك مصر والمشرفين عليه عدد من ممثلي الاسرة المالكة . ومع الايام ، اصبح دائما بين اعضاء مجلس ادارة بنك مصر والمجالس الادارية لشركاته ، عدد كبير من رؤساء الوزارات والوزراء وكبار الموظفين . وكان قسم هام من هؤلاء جميعا ، في الوقت نفسه ، اعضاء في مجالس الادارة في شركات اجنبية . وبالمقابل كان كبار العاملين في بنك مصر وشركاته ، في الوقت ذاته ، اعضاء في مختلف الهيئات التي تحدد سياسة الحكومة الاقتصادية. اي ان كبار الملاكين وكبار البورجوازيين الذين كانوا يشرفون على بنك مصر وشركاته ، كانوا ، في الوقت نفسه ، يشرفون على جهاز الدولة .

وهكذا اخذت شيئا فشيئا جميع اموال الدولة الاحتياطية وكذلك مخصصات مختلف المصالح الحكومية تودع في بنك مصر . وبعد عام ١٩٤١ ، صدر قانون تضمن الدولة بموجبه ودائع بنك مصر الحاضرة والمستقبلة .

من كل ما سبق يتضح ان السمات الاحتكارية التي تميز طغمة بنك مصر كانت تتسع باستمرار . وقد تطورت هذه السمات جميعا بسرعة كبرى بعد الحرب العالمية الثانية . وتبعا لاشتداد السمات الاحتكارية لدى طغمة بنك مصر ، كانت

، تشتد لديها الميول نحو التفاهم مع الاحتكارات الاستعمارية . فبعد الحرب العالمية الثانية ، نشط كثيرا تاليف شركات مختلطة يساهم فيها الراسمال المصري والراسمال الاجنبي معا .

وبرزت كذلك بعد الحرب العالمية الثانية ، بشكل أوضح ، الاتجاهات التوسعية لدى طغمة بنك مصر ، خصوصا فيما يتصل بالاقطار العربية . وقد تمثل ذلك في فتح فروع للبنك في كثير من العواصم والمدن العربية ، وفي سوريا ولبنان بوجه خاص ، اذ ان نيل البلدين استقلالهما السياسي ، جعل التغلغل المالي المصري فيهما أيسر واسهل .

وتتميز طغمة بنك مصر ، خلال جميع مراحل تطورها ، بالعداء الشديد لكل تدبير يرمي الى منح الحرية لجماهير الشعب ، لا سيما للطبقة العاملة ، وبالحقد الشديد على كل تشريع اجتماعي فيه واو أثر من روح التقدمية . ووجدت الطغمة حول ذلك تفهما وتأييدا تاما من جانب جهاز الدولة والاستعماريين الاجانب ، اما مساعي الطبقة العاملة المصرية الرامية الى تنظيم حزبها ، والحصول على الحريات النقابية وحرية الصحافة وحق الاضراب ، لرفع مستوى معيشتها ، فقد قوبلت دائما بالارهاب والقمع الشديدين .

تلك هي السمات التي تميزت بها ، حتى عام ١٩٥٢ ، البرجوازية المصرية الكبرى ، سيما فئتها العليا المتمثلة بوجه خاص في طغمة بنك مصر : احتكار واسع في ميدان الانتاج والتسليف ، تداخل متبادل مع جهاز الدولة ، تعاون مع الراسمال الاجنبي الاستعماري ، صلات وثيقة مع كبار ملاكي الاراضي ، حقد شديد على حريات الشعب الدمقراطية ، ميول متزايدة نحو التوسع .

فماذا تغير في هذا الوضع ، وماذا تبدل في هذه السمات بعد عام ١٩٥٢ ؟

لقد تطورت جميع هذه السمات واشتدت وازدادت بروزا . ان خلاصة ما ادت اليه الاحداث منذ عام ١٩٥٢ حتى الان يمكن تلخيصها فيما يلي : ازالة بعض العقبات ، السياسية والاقتصادية ، التي كانت تعترض طريق البرجوازية المصرية العليا في سعيها الى توسيع سلطانها وهيمنتها على حياة البلاد .

ان كل الدعاية الناصرية حول القضاء على الاستغلال الاقتصادي ، وحول « الجهود المبذولة » المزعومة لتصفية الفوارق بين الطبقات ، وحول القضاء على « سيطرة الرأسمال على الحكم » ، تناقض الواقع على طول الخط .

ان الاسماء القديمة ، اسماء اساطين الرأسمالية وكبار المستثمرين لا تزال ترن في حياة مصر الاقتصادية وتملأ اعمدة الصحف القاهرية : من عبود الى ابو رجيلة الى الفرغلي وغيرهم .

وزادت طغمة بنك مصر احتكارا وسلطانا في اقتصاد مصر ، وزادت هيمنة

على جهاز الدولة ، وزادت تدخلا في وضع اتجاه البلاد العام ، الاقتصادي والسياسي .

ان الودائع في بنك مصر التي كانت ، كما ذكرنا آنفا ، ٥٨ مليون جنيه عام ١٩٥١ ، تضاعفت تقريبا خلال السنوات الست التالية ، فبلغت عام ١٩٥٨ ما يزيد عن مئة مليون جنيه .

أما شركات الغزل والنسيج التي يشرف عليها بنك مصر فقد انتجت اوحدها ، عام ١٩٥٨ ، ربع مجموع انتاج مصر من النسيج .

وثمة معلومات تشهد على ان في مصر الان ١١ عائلة تملك كل واحدة منها اكثر من ١٠ ملايين جنيه ، و ٩٦ عائلة تملك كل واحدة منها ٥ ملايين جنيه ، و ٤١٢ عائلة تملك كل واحدة منها مليون جنيه في حين ان الدخل اليومي لاكثر من مليون ونصف مليون عائلة فلاحية لا يتجاوز ٨ او ١٠ قروش (الجنيه يساوي ١٠٠ قرش) .

وقد اسست طغمة بنك مصر شركات ومعامل جديدة . وعدا الشركات التي يسيطر عليها البنك ويملك فيها ربطة اسهم كافية للاشراف التام عليها ، فهو قد وسع مساهمته في شركات اخرى واصبح له نفوذ ملموس في مجالس ادارتها ، ومنها شركات عبود للمنتجات الكيماوية ولصنع الاسمدة وشركات عبود العديدة الاخرى .

ولطغمة بنك مصر نفوذ كبير في مجالس الادارة لكثير من الشركات بما فيها شركات اجنبية ، وشركات مختلطة يساهم فيها الراسمال الاجنبي والرأسمال المصري ، وكذلك في شركات يساهم فيها رأسمال الدولة (مثلا : شركة الحديد والصلب في حلوان التي يشترك فيها الرأسمال الالماني الغربي ، ولبنك مصر ايضا فيها ٢٠ بالمئة من الاسهم) . وتشرف طغمة البنك على الشركة التعاونية المبترول التي استولت على عمليات توزيع النفط والغاز في طول البلاد وعرضها ، والتي تهيمن على استيراد النفط والمنتجات النفطية في كل الجمهورية العربية المتحدة. ويبلغ رأسمال هذه الشركة ١٠ ملايين جنيه .

وقد جاء في نشرة البنك الاحصائية الصادرة عام ١٩٥٧ ، ان الشركات التي يشرف عليها بنك مصر تستخدم حوالي مليون عامل ومستخدم وفني .

ان ((المؤسسة الاقتصادية)) ، التي انشئت في اوائل عام ١٩٥٧ ، والتي تتولى بالنيابة عن الدولة استثمار الاموال العامة التي توضع تحت تصرفها ، تشرف اليوم على اكثر من ٥٧ شركة تساهم فيها الدولة . والقوة الاساسية في هذه المؤسسة هي طغمة بنك مصر ، فلها كلمة نافذة في مجموع سياسة هذه ((المؤسسة الاقتصادية)) .

وشركة مصر التامين ، وهي من بنات بنك مصر ، تحتكر عمليات التامين على جميع المشاريع الحكومية .

أما علاقة طغمة بنك مصر بكبار ملاكي الاراضي الذين كانوا ، كما تقدم ، من اكبر مؤسسي بنك مصر والمساهمين فيه ، فلم يطرأ عليها من حيث الاساس ، اي تغيير . فان قانون « الاصلاح الزراعي » ، ترك لكبار الملاكين ملكية هي ، بالنسبة لظروف مصر ، ملكية كبرى (٣٠٠ فدان (١) من الاراضي الخصبة التي تعطي وسطيا موسمين او ثلاثة مواسم في السنة) . وينص القانون على ان يتخلى الملاكون الكبار ، للدولة عن الجزء من اراضيهم الذي يزيد عن المساحة المنصوص عليها في القانون ، مقابل ثمن تدفعه الدولة وهي تحصله من الفلاحين الذين نالوا قطعة ارض . وما ذلك ، في اخر تحليل ، الا بمثابة تدبير قسري لحمل كبار الملاكين على بيع جزء من اراضيهم وتوظيف ثمنها في المشاريع الصناعية وفي الشركات المساهمة .

كما ان طغمة بنك مصر تشترك اشتراكا واسعا في مشاريع الحكومة الرامية الى استصلاح الاراضي البور . واذا كان قسم من هذه الاراضي المستصلحة او التي سوف تستصلح يراد — كما يقال — توزيعه على الفلاحين الصغار مقابل اسعار محدودة مقسطة ، فان قسما اخر منها سيوضع في المزاد العلني وسيقع بالتالي في ايدي من يدفع اكثر ، اي في ايدي الاغنياء . ومعنى هذا ان استصلاح الاراضي اصبح مصدر ارباح جديدة لطغمة بنك مصر .

ان طغمة بنك مصر هذه ، تمثل قلعة الفئة اليمينية من البرجوازية المصرية.

في ١١ شباط ١٩٦٠ ، أعلن تأميم بنكين مصريين كبيرين هما بنك مصر والبنك الاهلي الذي يمارس اصدار النقد . وليس المجال الان لتحليل جميع القضايا المرتبطة بهذا الحادث تحليلا مفصلا وشاملا . فان مثل هذا التحليل التفصيلي لا يدخل في نطاق هذا المقال . ولهذا نقتصر على بعض ملاحظات عامة ، تتعلق بمغزى هذا الحادث .

ان الصحافة القاهرية حاولت ان تبرهن ان هذا التأميم يحمل طابعا « اشتراكيا » . ويرى مراسل وكالة الاسوشيتد برس الامبركية في القاهرة ، ان في هذا التدبير ردا على دعاية الشيوعيين الذين طالما اكدوا ان بنك مصر يمارس نوعا من السيطرة على الحكومة .

وقد قلنا آنفا ان بنك مصر هو قلعة اشد فئات البرجوازية المصرية امعانا في الاتجاه اليميني . وبعد نشر القانون عن التأميم ، كتبت جريدة « الجمهورية » في ٢٠ شباط ١٩٦٠ ، ان ٥٠ مساهما يملكون ٤٢ ٪ من اسهم بنك مصر ، ومنهم ١٠ اشخاص يملكون ٢٠ ٪ من مجموع الاسهم وشخص واحد (هو المليونير عبود) يملك ١٤ ٪ من الاسهم . وعدا ذلك ، كان بنك مصر ، كما قالت الجريدة نفسها ، يملك

---

(١) : الفدان — ٤٢,٠ هكتار .

نسبة مئوية كبيرة من راسمال الشركات التابعة له . وهنا اضطرت الجريدة الى الاعتراف بحقيقة هامة اذ قالت حرفيا : « وهكذا تكون احتكار حقيقي يمارسه عدد قليل من الاشخاص » ، وابدت مثل هذا الراي كذلك جريدة « الاهرام » المتصلة اتصالا وثيقا بالاوساط الحكومية العليا . ففي ١٣ شباط ١٩٦٠ ، اعترفت الاهرام بان بنك مصر كان ، بواسطة شركاته العديدة ، في وضع احتكاري ، مما كان يسمح له بان يفرض سيادته على سلطة الدولة . وهكذا ، فان تصريحات الاوساط الرسمية المصرية نفسها حول تاميم بنك مصر ، تؤكد من حيث الجوهر وجهة نظر الشيوعيين العرب وجميع التقدميين الذين تكلموا دائما عن الاتجاهات الاحتكارية لطغمة بنك مصر وكشفوا عن الدور الذي لعبته هذه الطغمة في حياة البلاد .

فماذا تبدل بعد تاميم بنك مصر ؟ .. ان بنك مصر من حيث هو مؤسسة مصرفية كان دائما على صلة وثيقة بالدولة التي ضمنت منذ عام ١٩٤١ جميع ودائع البنك . وحتى منذ عام ١٩٢٢ قدمت الحكومة دائما لبنك مصر القروض والاعتمادات، بل قدمت له ايضا مبالغ كبرى كمساعدة دون مقابل . وقد جاء في تصريحات القيسوني وزير الاقتصاد في الجمهورية العربية المتحدة ، ان البنك مدين للدولة بما يقارب عشرة ملايين جنيه .

ان قوة طغمة بنك مصر لم تكن قط كامنة في اهمية هذا البنك من حيث هو مؤسسة مصرفية محض . ففي مصر مؤسسات مصرفية اخرى . ولم يتجاوز راسمال بنك مصر مليوني جنيه مصري . اما ارباحه من حيث هو مؤسسة مصرفية فكانت، في مرحلة ما بعد الحرب ، تبلغ ٧٥٠ الف جنيه ، وبلغت عام ١٩٥٨ ، مليونا ومئتي الف جنيه . وهذه الارباح لا يمكن مقارنتها حتى بارباح شركة واحدة كبرى من شركات طغمة بنك مصر .

ان قوة هذه الطغمة هي في الـ ٢٤ شركة التي تشرف عليها مباشرة ، وكذلك في الشركات العديدة الاخرى التي يساهم فيها الرأسمال الذي تملكه طغمة بنك مصر . هذا عدا ان رأسمال هذه الطغمة يشترك ايضا في المشاريع التي تقام بمعونة رأسمال الدولة والراسمال الخاص .

ان التاميم لم يشمل سوى بنك مصر من حيث هو مؤسسة مصرفية ولم يمس الشركات التي لا يزال يهيمن عليها اصحاب الملايين الذين يمثلون طغمة هذا البنك. وبالتالي ، فالتاميم لم ينل من القوة الاساسية الرئيسية لطغمة بنك مصر ، هذه الطغمة التي لا يزال لها نفوذ كبير وهام جدا في البلاد .

هذا ولا بد من الاشارة الى ان جميع اسهم بنك مصر تتحول ، بموجب قانون التاميم ، الى سندات على الدولة قيمتها تعادل قيمة الاسهم في البورصة عشية نشر القانون ، وتضمن الدولة لحاملي هذه السندات ربحا سنويا يعادل ٥ بالمئة .

النضال بين الاتجاهين

ان سير الاحداث في المرحلة الممتدة من ١٩٥٢ الى ١٩٥٨ يبين بوضوح ان المواقع التي استطاع الشعب المصري انتزاعها من الاستعمار ، كانت موضع نضال شديد بين اتجاهين :

الاتجاه الاول : الاتجاه الوطني الدمقراطي الذي كان يرمي الى الاستفادة من هذه المواقع في سبيل متابعة النضال ضد الاستعمار وتحرير مصر من جميع قيوده المباشرة وغير المباشرة ، الظاهرة والخفية ، وخصوصا تحقيق استقلال مصر الاقتصادي الكامل ، واتخاذ التدابير لرفع مستوى الشعب المعاشي والثقافي والسير الى امام في طريق الدمقراطية والتقدم الاجتماعي ؛

الاتجاه الثاني : اتجاه الاوساط اليمينية من البرجوازية المصرية ، التي كانت تريد استغلال الحركة الوطنية التحررية من اجل تقوية سيطرتها واطلاق يدها في العمل لزيادة ارباحها بجميع الوسائل بما فيها التفاهم مع الاستعماريين الاجانب والتوسع في البلدان العربية الاخرى .

وبعد أخذ ورد وكر وفر بين الاتجاهين، استطاعت الفئات العليا من البرجوازية المصرية قمع الحركة الشعبية الى فترة من الزمن ، وابعاد العناصر الوطنية الدمقراطية عن الميدان ، وفرضت على البلاد اتجاهها الذي تمثل في الشعار التالي: « انتهى النضال ضد الاستعمار » .

لا ريب ان تمصير البنوك الاجنبية العاملة في مصر ، وتاميم قناة السويس ، وانشاء قطاع الدولة في الانتاج ، جميعها مواقع هامة كان من الممكن ، بعد انتزاعها من براثن الاستعمار ، ان تعود بفائدة كبرى لتحقيق الاستقلال الاقتصادي وانقاذ البلاد من تغلغل الرأسمال الاجنبي في كثير من مرافق الحياة . غير ان البرجوازية المصرية الكبرى استغلت هذه المواقع ، قبل كل شيء ، في سبيل غاياتها الطبقية .

ان الشعب بنضاله للتحرر من سيطرة المستعمرين الانكليز ، السياسية والعسكرية ، كان يريد ان يتحرر من كل سيطرة استعمارية ، سياسية واقتصادية ، على الاطلاق ، اما الاوساط اليمينية للبرجوازية المصرية حاولت وهي تحاول استغلال نضال الشعب وتضحياته في سبيل هدف واحد هو دعم مواقعها هي واطلاق يدها في التعاون والتفاهم مع كل الاستعمار العالمي وخصوصا الاستعمار الاميركي .

في عام ١٩٥٩ ، تم عقد اتفاقيات مع بريطانيا اعادت اليها مواقعها الاقتصادية الاستعمارية واحدة بعد اخرى . اما الاتفاقية المالية الانكليزية المصرية فقد جاءت مجحفة بمصالح مصر .

والى جانب ذلك فتح الباب على مصراعيه امام تغلغل دول استعمارية جديدة : كالمانيا الغربية واليابان وايطاليا وخصوصا الولايات المتحدة الاميركية . وفي سبيل

تشجيع اجتذاب الرساميل من هذه الدول ، صدر منذ عام ١٩٥٢ قانون يجعل حصة الراسمال المصري في الشركات التي يؤسسها الراسماليون الاجانب في مصر لا تتجاوز ٤٩ بالمئة من مجموع الاسهم . وفي عام ١٩٥٤ صدر قانون اجاز انشـــاء شركات مساهمة براسمال كله او اكثره اجنبي .

ومنذ عام ١٩٥٧ ، وخصوصا منذ اواسط عام ١٩٥٨ ، حينما اعلنت القاهرة « ان النضال ضد الاستعمار قد انتهى » ، ورفعت لواء « مكافحة الشيوعية » ، شهد الناس سيلا من القروض والرساميل الاستعمارية الاجنبية يغمر مصر .

لقد عقدت مع الولايات المتحدة الامريكية قروض كبيرة بفوائد فاحشة سواء من قبل الحكومة المصرية او من قبل مختلف الشركات ، مثلا : القروض من بنـــــك الاستيراد والتصدير الامريكي ومن مؤسســة التسليف الامريكية للانماء ، والقرض المعقود مع الحكومة الامريكية لشراء قمح امريكي لسوريا ، ثم القرض الكبير البالــغ ٥٦،٥ مليون دولار بفائدة ٦ ٪ لتوسيع قناة السويس الذي عقدته الحكومة المصرية مع البنك الدولي للانشاء والتعمير الذي يسيطر عليه الامريكيون .

غير ان التغلغل الاستعماري الامريكي لا يقتصر على تقديم القروض ، بل يشمل ايضا توظيف الرساميل الامريكية في مختلف ميادين الانتاج في مصر وتاسيس مشاريع مشتركة ، او امريكية مصرية ، يتشارك فيها الراسمال الامريكي والراسمال المصري ، مثلا : الشركة العربية الامريكية لانتاج العقاقير الطبية ، الهيئة المصرية الامريكيـــة لاستصلاح الاراضي ثم بيعها بالمزاد العلني . وقد طلبت امريكا ضمانات لحماية الرساميل الامريكية المستثمرة في مصر ولمنع الازدواج في الضرائب فاجابتها حكومة الجمهورية العربية المتحدة الى طلبها .

ويعمل بنك الانشاء والتعمير الدولي لوضع اقتصاد الجمهورية العربية المتحدة اكثر فاكثر تحت اشرافه . فبحجة ضمان سلامة القروض المقدمة الى الجمهوريـــة العربية المتحدة ، اخذ البنك يرسل الى القاهرة بعثات عديدة تتدخل في جميـــع ميادين الاقتصاد تحت ستار القيام بدراسات حول وضع الميزانية وحول التطور الاقتصادي في البلاد بمجموعه .

كذلك المانيا الغربية ، فهي ، عدا القروض ، تنشيء في مصر مشاريع مشتركة مع الراسمال المصري ، الحكومي والخاص ، كمصنع الحديد والصلـــــب في حلوان ، ومصانع الاسمدة ، وكذلك مشاريع التنقيب عن المعادن ثم استثمارهـــــا بصورة مشتركة . وقد وقعت القاهرة في عام ١٩٥٩ بروتوكولا مع المانيا الغربية يسمـــح لشركات كروب وديماغ بالمساهمة لا في استكشاف الثروة المعدنية فقط ، بل في المشاركة في تنظيم استغلالها واستثمارها ايضا .

وثمة قروض واتفاقات مع شركات ايطالية (مثلا : التنقيب عـــن البترول ، ولاستصلاح الاراضي ... الخ) وكذلك مع اليابان .

وكما هو الامر في اي مشروع مشترك بين الراسمال المصري الخاص وراسمال الدولة ، كذلك الامر في اكثر المشاريع المشتركة بين الرأسمال المصري والرأسمال الاجنبي : فهنالك دائما حصة هامة لطغمة بنك مصر .

وبكلمة ، ان جميع السمات السابقة التي تميزت بها البرجوازية المصرية الكبرى ، اشتدت وازدادت بروزا ، وادى ذلك الى احتدام ميول الغزو والتوسع لدى الفئة العليا من البرجوازية المصرية .

مثلا : انتاج شركات بنك مصر ، وخصوصا شركات النسيج ، زاد كثيرا عن امكانيات السوق المصرية (١) ذلك لان « الاصلاح الزراعي » لم يؤد الى رفع المقدرة الشرائية لدى جماهير الفلاحين وهم الاكثرية الساحقة من سكان مصر .

كذلك رات البرجوازية المصرية الكبرى ان لديها من الرساميل الفائضة ما لا تسمح احوال مصر باستثماره في ظروف مؤمنة للربح (نظرا لانخفاض مستوى معيشة الجماهير الشعبية الى حدّ هائل) ، فاخذ يشتد الميل الى تصدير الرساميل وانشاء شركات جديدة في البلدان العربية الاخرى .

ومن اطرف الامثلة في هذا المضمار ، ما جرى في اواسط عام ١٩٥٩ اذ شنت الدعاية القاهرية حملة شديدة ضد تونس لانها باشرت في انشاء مصنع حديث للنسيج . فقد اعتبر الرأسماليون المصريون ان بناء مثل هذا المصنع في تونس هو « تهجم » على الوحدة العربية ، وعلى القومية العربية ، لان تونس ليست بحاجة الى مثل هذا العمل ما دام القطن والنسيج ينتجان في مصر .

وكان من ابرز مظاهر المطامع التوسعية للبرجوازية المصرية الكبرى ، القرار الذي اتخذته الجامعة العربية ، تحت تأثير القاهرة ، بانشاء « مؤسسة الانماء العربية » . ومهمة هذه المؤسسة تقديم القروض للمشاريع الخاصة في البلدان العربية واقامة مشاريع جديدة . وفي استطاعة المؤسسة ، كما جاء في نظامها ، ان تلجأ ، من اجل تمويل نفسها ، الى الاستعانة بموارد اجنبية مثلا : البنك الدولي للانشاء والتعمير . وقد رحبت واشنطن بهذا المشروع . غير ان العراق ولبنان وتونس وبلدانا عربية اخرى عارضت المشروع نظرا للسيطرة عليه من جانب

---

(١) : جاء في تقرير ادارة شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع (مصانع كفر الدوار) عن السنة المنتهية في ايلول ١٩٥٩ ، ان انتاج المصانع من الخيوط والاقمشة قد ازداد ولكن « سوق الاقمشة عانت خلال الشطر الاول من العام ركودا عابرا **بسبب زيادة الانتاج عن حاجة الاستهلاك المحلي** (اشارة التأكيد من كاتب المقال) ولكنها ما لبثت ان تخلصت منه على اثر اشتداد الاقبال في اسواق التصدير وقد زادت كميات الاقمشة المصدرة من انتاج الشركة بمقدار ٦٢٪ مما كانت عليه في العام الماضي » ..

البرجوازية المصرية التي اصرت على ان تساهم في المؤسسة باكثر من ٥٠ ٪ من الاسهم أي اكثر من مساهمة سائر الدول العربية مجتمعة .

وتدعو البرجوازية المصرية الكبرى الى حرية تنقل الرساميل بين البلدان العربية ، والى توحيد سياستها النقدية والمالية ، وازالة الحواجز الجمركية فيما بينها ، كما تدعو الى التنسيق بين سياسات الدول العربية في ميادين التصدير والاستيراد .. الخ .. ، ذلك لان جميع هذه التدابير تتفق والمطامع التوسعية للاوساط العليا من البرجوازية المصرية .

ومن المفهوم ان التوسع بواسطة الاساليب الاقتصادية العادية يلاقي على طريقه كثيرا من العقبات . اذ ان البلدان العربية المتحررة لها اقتصادها الخاص ، ولها تجارتها وصناعتها وماليتها ، ولها مصالحها التي تدافع عنها بمعونة جهاز الدولة الذي بنته بعد طرد الاستعمار .

هناك طبعا واقع موضوعي لا جدال فيه وهو ان كل ما تملكه البرجوازية المصرية من رساميل وادوات انتاج ، وكل ما تنتجه من بضائع ، هو اقل بكثير — بل بما لا يقاس — من الحاجات الحقيقية لتطور بلد كمصر سكانه اكثر من ٢٤ مليون نسمة . ولكن المشكلة هي ان الجماهير الشعبية لا تستطيع ان تشتري حتى الحد الادنى الضروري من المنتجات اللازمة الطعام والكساء . ولايجاد حل لهذا الوضع، أي ارفع مستوى الجماهير ماديا وثقافيا ، لا بد من اصلاح زراعي دمقراطي جذري صحيح يؤمن للفلاح الارض وامكان استثمارها ، ولا بد من تدابير اجتماعية تقدمية ترفع من مستوى العمال وسائر الكادحين ، فعندئذ ما كانت ثمة حاجة الى القول بان « الانتاج يزيد عن حاجة الاستهلاك المحلي » . غير ان كل هذا بعيد جدا عن تفكير البرجوازية المصرية الكبرى فهي عاجزة عن حل القضية الزراعية حلا جذريا ، كما انها تتميز بالعداء الشديد للدمقراطية ولكل تدبير اجتماعي تقدمي .

وهكذا بينما نرى الملايين من الفلاحين وسائر الكادحين المصريين حفاة ونصف عراة ونصف جائعين باستمرار ، نرى مثلا ، مختلف شركات طغمة بنك مصر (وخصوصا شركات النسيج) تقول علانية : « ان الانتاج يزيد عن حاجة الاستهلاك المحلي » وتطالب باسواق التصدير .

من كل ما تقدم يتبين ان البرجوازية المصرية الكبرى لن تتخلى عن مشاريعها ، انها لن تتخلى بسهولة عن سياسة الاستعباد والديكتاتورية والاستعمار التي تنهجها في سوريا . وكل ذلك يجري تحت ستار « القومية العربية » وتحت شعار « الوحدة العربية » .

ان كل من يتفحص بعمق وروية سير الاحداث وتطور العلاقات بين سوريا ومصر خلال السنوات الاخيرة ، ير بوضوح ان وحدة البلدين لم تكن — كما تزعم دعاية القاهرة — وليدة نشاط شهر او شهرين او ثلاثة اشهر ، بل ان العمل من

اجل هذه الوحدة بدأ منذ عام ١٩٥٥ وتمت التهيئة لها بصورة دقيقة خلال عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ .

لقد اصبح من المؤكد الان ان البرجوازية المصرية الكبرى عمدت ، خصوصا في عام ١٩٥٧ ، الى تقوية دعايتها ونشاطها ، وسعت لالقاء الشقاق بين فئات الجبهة الوطنية في سوريا وازرع النفور بين ضباط الجيش السوري ، وعملت لاظهار سوريا بمظهر البلد العاجز عن صون كيانه واستقلاله ، بل بمظهر البلد الواقف على شفا حرب اهلية داخلية ، وذلك لالقاء الذعر في اوساط البرجوازية السورية ، ولتضليل الضباط الوطنيين وايهامهم بانه لم يبق امام سوريا سوى طريق واحد هو الاندماج في مصر كولاية من ولاياتها . وقد بذلت مساع كثيرة ونشطت دعايات محمومة - عن طريق الصحف والاذاعات - للتهويل على البرجوازية الوطنية في سوريا ببعبع « الخطر الشيوعي » .

لقد اعتبر الاستعماريون الاميركيون ان انهيار سيطرة الاستعمار الانكليزي الفرنسي في الشرق الاوسط احدث «فراغا» في هذه المنطقة وان هذا « الفراغ» يجب ان يملاه الاستعمار الاميركي وفقا لمبدأ « ايزنهاور - دالاس » . وقد ردت الجماهير الشعبية العربية ردا حاسما على المحاولات الرامية الى تطبيق هذا المبدأ . فبرز عندئذ في الاوساط اليمينية للبورجوازية المصرية مشروع جديد خلاصته ان تاخذعلى عاتقها «املاء الفراغ » بمعونة الاستعمار الاميركيوبمساندته.

ولكن ما هي قوى البورجوازية المصرية الكبرى بالنسبة لقوة للاستعمار الاميركي ؟ اليس من الواضح منذ الان كيف سيتطور هذا « التعاون » بين قوتين متفاوتتين هذا التفاوت العظيم ؟ ان سياسة قصيرة النظر مثل هذه السياسة التي تنهجها الاوساط اليمينية ، يمكن ان تؤدي الى مد سيطرة الاستعمار الاميركي على العالم العربي .

ان اوهام البورجوازية المصرية العليا بأن في استطاعتها ، عن طريق التعاون مع الراسمال الاميركي والراسمال الالماني الغربي ، التعجيل في تصنيع البلاد والاستيلاء على أسواق ومنابع الخام في البلدان العربية الاخرى ، هي احلام فارغة لن ترى النور ابدا .

ان الاتجاه السياسي الذي تنتهجه الفئات اليمينية من البورجوازية الوطنية المصرية - هذهالفئات التي تريدالتفاهم مع الاستعمار وتسعى للتعاون معالراسمال الاستعماري في استثمار الشعب ونهب خيرات البلاد على اساس « التوزيع العادل » للارباح بين الطرفين - ان هذا الاتجاه السياسي سيؤدي (وقد اخذ فعلا يؤدي) الى تقوية مواقعالبورجوازية الرجعية المرتبطةارتباطا تاما بالاستعمار والى زيادة وزنها في الحياة الاقتصادية وبالتالي في الحياة السياسية في الجمهورية العربية المتحدة وخصوصا في مصر . تلك هي النتيجة الحتميةلتوسع

التغلغل الاقتصادي الاستعماري في البلاد .

ان اية دولة تحررت حديثا من نير الاستعمار ، لا تستطيع ، بدون تحقيق استقلالها الاقتصادي ، الوقوف طويلا على قدميها حتى من الناحية السياسية . فسياسة « الباب المفتوح » امام التغلغل الاقتصادي الاستعماري لا يؤدي الى تصنيع البلاد تصنيعا حقيقيا ، اي الى بناء صناعة ثقيلة وخصوصا صناعة انتاج ادوات الانتاج ، ويتضح ذلك من الاتجاه الذي يسير فيه نشاط الراسمال الاستعماري في مصر وسوريا . بل ان التغلغل الاقتصادي الاستعماري لا يلبث ، فوق ذلك ، ان يضعف تدريجيا من شان البورجوازية الوطنية ذاتها ، ويدفع بها الى المرتبة الثانية .

اما الاتجاه الاخر في الحركة الوطنية العربية فهو الاتجاه الذي يرمي ، بصلابة وحزم ، الى متابعة النضال الوطني التحرري في سبيل تحقيق استقلال البلدان العربية السياسي والاقتصادي ، وتمكين هذا الاستقلال وتوطيده ، في سبيل اصلاح زراعي جذري ، في سبيل نشر الدمقراطية وتعزيزها ، في سبيل تقوية التضامن العربي وتوطيد أواصر الصداقة والتعاون بين الشعوب العربية . وتؤمن بهذا الاتجاه وتدعمه الجماهير الشعبية الواسعة وجميع الوطنيين العرب التقدميين .

واذا كانت الطبقة العاملة العربية وطليعتها الاحزاب الشيوعية ، تحتل مكانا مرموقا بين هؤلاء الوطنيين وتتمتع بنفوذ واسع في معظم البلدان العربية ، فذلك يعود بالدرجة الاولى الى النضال العنيد الحازم الذي يقوم به العمال العرب، بقيادة الشيوعيين ، ضد الاستعمار وفي سبيل الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية . فالتضحيات الكبرى التي تكبدها الشيوعيون العرب في هذا النضال ليست عبثا ولا تذهب هدرا .

وثمة قوة كبرى عظيمة الشأن في النضال من اجل متابعة النهوض في حركة التحرر الوطني العربية وهي جماهير الفلاحين وكذلك الفئات الوسطى من سكان المدن : اي الحرفيون ، وصغار التجار ، والمثقفون . فهم يهمهم قيام الجبهات الوطنية ضد الاستعمار وتعزيز التضامن العربي ، وتوطيد الصداقة العربية السوفياتية .

وهناك فئات واسعة من البورجوازية الوطنية العربية تدرك هي ايضا ، ان الاستعمار الاميركي لا يهمه فقط تسليط الارهاب على الشيوعيين والدمقراطيين، فليس ذلك في نظره سوى مرحلة اولى للوصول الى هدف اكبر هو : عزل البلدان العربية ، ونسف العلاقات السياسية والاقتصادية بينها وبين المعسكر الاشتراكي ، لكي يتمكن هو ، الاستعمار الاميركي ، شيئا فشيئا من فرض سيطرته التامة على العالم العربي . ان هذه الفئات من البورجوازية الوطنية تخشى

ان تجد نفسها ملقاة ، مكتوفة اليدين ، تحت رحمة الاستعمار الاميركي ، في حين انها اقتنعت عمليا بان التعاون مع الاتحاد السوفياتي وسائر بلدان المعسكر الاشتراكي يستجيب لمصالح التطور الاقتصادي للبلدان العربية ، لان الدول الاشتراكية اذ تقدم معونتها الاقتصادية لا تضع لذلك اية شروط سياسية لا مباشرة ولا غير مباشرة . ان هذه الفئات تؤيد نضال البلدان الاشتراكية في سبيل السلم وتشجب ما تقوم به الدول الاستعمارية من اعمال عدوانية ، كما تشجب السياسة الرامية الى اقامة قواعد عسكرية في اراضي الغير ، وتعارض التسابق في التسلح ، وتؤيد النضال الوطني التحرري الذي تقوم به شعوب اسيا وافريقيا ضد الاستعمار .

وهكذا نرى ان الوضع ما يزال كما في السابق : فمصالح اكثرية الطبقات والفئات في المجتمع العربي الحديث : العمال والفلاحين والبورجوازية الوطنية والبورجوازية الصغيرة في المدن ، انما يهددها الاستعمار ، وهناك اليوم ، كما كانت الحال في السابق ، جميع الظروف الملائمة اقيام جبهة وطنية موحدة بين جميع القوى المناهضة للاستعمار .

القومية العربية والوحدة العربية

ان الشيوعيين العرب وسائر المناضلين التقدميين العرب ليسوا ابدا ضد القومية العربية والوحدة العربية بل هم ، على العكس ، انما يريدون ان تتطور الوحدة العربية والقوميةالعربية في الطريق الطبيعي، طريق التقدموالدمقراطية.

ان القومية العربية من حيث هي حركة ترمي الى توحيد البلدان العربية برزت وتطورت في ظروف تاريخية معينة ، خلال النضال ضد الاستعمار ، وذلك ما جعلها تختلف عن قومية الامم الاوروبية التي تكونت قبل عهد الاستعمار .

يقول لينين : « ان في كل قومية بورجوازية لامة مظلومة مضطهَدة ، محتوى دمقراطيا عاما موجها ضد الاضطهاد . وهذا المحتوى هو ما نؤيده دون اي تحفظ » (من مقال « حق الامم في التصرف بنفسها » . المؤلفات الكاملة ــ المجلد ٢٠ ــ الصفحة ٣٨٤ ، الطبعة الروسية) .

وبالفعل اصطدمت القومية العربية دائما ، في كل خطوة من خطواتها وفي كل بلد من البلدان العربية ، بنير المستعمرين وحرابهم . وهذا ما ادى بشكل رئيسي الى ابراز المحتوى الدمقراطي التقدمي للقومية العربية الذي تمثل في السعي للانعتاق من سيطرة الاستعمار وفي التضامن مع قوى السلم في العالم بأسره .

واليوم ، تريد الاوساط اليمينية طمس وقتل هذا المحتوى التقدمي

للقومية العربية ، وتحويل القوميين الى حلفاء للاستعمار .

وماذا يبقى من قومية امة بقيت خلال اجيال واجيال ، مجزأة اناخ عليها الاستعمار بنيره فاضعفها اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ... ماذا يبقى منها اذا هي تنكرت لمصالح ومطامح الجماهير الشعبية في بلادها ، واذا هي عزلت نفسها عن قوى التقدم في الميدان الدولي ؟ ان مثل هذه القومية ، تتحول ، في مثل هذه الحالة ، الى حركة فئة ضيقة معزولة ، وتصبح في النهاية ، ستارا يخفي تحالف هذه الفئة مع الاستعمار .

ان الوقائع تثبت ان القومية العربية يمكن ان تكون قوة ذات شأن فقط في معمعان النضال العام الذي تشنه الشعوب العربية في سبيل تحررها .

ان فكرة الوحدة العربية تقوم على اساس واقعي . فالعرب ينتمون الى قومية واحدة ، ولهم لغة مشتركة ، وثقافة مشتركة ، كما تتطور لديهم الملامح الاساسية الاخرى المميزة للامة . غير ان هناك واقعا تاريخيا هاما هو ان العرب ، منذ ان غابت من الوجود الدولة العربية العظمى المتمركزة التي كانت عاصمتها اولا دمشق وبعدها بغداد ، عاشوا خلال مئات السنين في دول واقطار مختلفة ، ذات ظروف واوضاع مختلفة . وقبل الحرب العالمية الاولى بمدة طويلة ، انتزع المستعمرون اجزاء عديدة من العالم العربي واخضعوها لنيرهم (مصر ، السودان ، بلدان المغرب العربي ، عدن ، امارات جنوبي الجزيرة العربية الخ ..) . وبعد الحرب العالمية الاولى ، استولى المستعمرون على العالم العربي باسره .

ومن الواضح تماما ان تحرر الاقطار العربية من سيطرة الاستعمار هو الشرط الاولي الضروري لتوحيدها . وبالتالي ،فالتضامن بين الشعوب العربية في النضال ضد الاستعمار ، وتوحيد قواها للحصول على الاستقلال ولصون هذا الاستقلال ، يبقى العنصر الاساسي الحاسم في حركة الوحدة العربية . وعلى هذا ، ينبغي ان يدخل في الحسبان اختلاف الظروف في البلدان العربية ، ينبغي ان يؤخذ بعين الاعتبار ان اشكال الوحدة يمكن ان تكون مختلفة ، فليس من الضروري الحتمي ابدا في المرحلة الحاضرة ان تندمج جميع الدول العربية، من حيث هي دول ، اندماجا كليا تاما .

وأبرز مثال على ذلك هو لبنان. فحتى الغلاة من انصار الوحدة العربية ، او اكثريتهم الساحقة ان لم نقل جميعهم (طبعا باستثناء الاوساط المفرقة في الرجعية من البورجوازية المصرية) ، يعترفون بوضع لبنان الخاص ويستثنونه من مختلف مشاريع الوحدة بين العرب . غير ان ذلك لا يعني ابدا ان لبنان بلد غير عربي او ان الوطنيين اللبنانيين لا يناضلون في سبيل اقامة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع سائر البلدان العربية .

ولنأخذ الان بعض الامثلة من البلدان التي تسعى الى الوحدة مع الاقطار العربية الاخرى او حتى من البلدان التي توحدت مع غيرها كمصر وسوريا . ان في بعض هذه البلدان صناعة نسيج ، غير ان تكاليف الانتاج في احدها اقل من تكاليفه في البلد الثاني . فاذا لم يؤخذ ذلك بعين الاعتبار ، فسيؤدي الى ان صناعة البلد الاول ستهدد صناعة البلد الثاني بالاضمحلال ويتحول الاحتكاك بين الفئتين من الصناعيين الى احتكاك بين البلدين .

ومثال آخر : متوسط اجور العمال في سوريا (وسكانها اربعة ملايين واكثر قليلا) اعلى بمرتين وحتى ، احيانا بثلاث مرات من متوسط اجور العمال في مصر (وسكانها ٢٤ مليونا) فهل سيكون في المستطاع ، بعد التوحيد ، وخلال مدة معينة ، رفع مستوى اجور العمال المصريين الى مستوى اجور العمال السوريين طبعا لا . بل ان الذي سيحدث هو ان مستوى معيشة عمال البلد الاصغر هو الذي سينزل الى مستوى معيشة عمال البلد الاكبر ، اي ستسوء حالة العمال في سوريا دون ان تتحسن حالة العمال في مصر ، والرابح هو فقط فئة معينة من فئات البورجوازية المصرية .

ومثال ثالث : تكونت في سوريا تاريخيا تقاليد دمقراطية (حرية الكلام والنشر والصحافة ، وحرية الاجتماعات ، وحرية النشاط النقابي ، وحرية الاحزاب السياسية .. الخ ..) ، ولم تبق هذه الحريات وقفا على فئة مختارة من الاقطاعيين او البورجوازيين او محترفي السياسة ، ، بل تغلغلت هذه التقاليد الدمقراطية في الجماهير الشعبية التي مارستها للنضال في سبيل حقوقها ولمراقبة سلوك القائمين على الحكم . فهل من الممكن محو هذه التقاليد الدمقراطية بجرة قلم دون ان يحدث ذلك نفورا واستياء واحتجاجا ؟

في اواخر عام ١٩٥٨ كتب احد « مفكري » حزب البعث زاعما ان الظروف الموضوعية في سوريا ، التي « ينوح » عليها الشيوعيون السوريون ، هي « ظروف رجعية » (كذا !..) ولكن هل وجود صناعة في دولة عربية هو ظاهرة رجعية فينبغي ان تزال ؟ وما هو الشيء الرجعي في ارتفاع مستوى اجور العمال ؟ أم ربما ان الحريات الدمقراطية التي يمارسها الشعب هي كذلك اشياء رجعية فينبغي محوها ؟

في عام ١٩٥٩ فقد البعثيون ، نتيجة سياستهم ، كل ثقة لدى الشعب السوري . فبودنا ان نسأل اليوم قادة البعث : هل هم موافقون على جعلهم هم ايضا ، في عداد « الظروف الموضوعية الرجعية » ، التي ينبغي التخلص منها؟ يقول مثل سائر في سوريا « ان التجارب تفتح حتى اعين العميان » . ولكن هل يصح هذا المثل على اعضاء حزب البعث ؟

ان كل محاولة ترمي الى تجاهل الظروف الموضوعية او طمسها ، مصيرها

الفشل المحتوم . وقد كانت الدعاية المصرية ، ودعاية حزب البعث ، قبل الوحدة بين مصر وسوريا ، تؤكد ان من الضروري ، لنجاح الوحدة « تماثل » الاوضاع بين البلدين . وعلى هذا الاساس برروا حل الاحزاب السياسية وحل البرلمان في سوريا ، وبرروا القضاء على حرية الكلام والصحافة والاجتماعات والنقابات وقالوا للشعب انها « تضحيات تافهة » – ولكنها مؤقتة على كل حال – ولا قيمة لها بالمقارنة مع « الخيرات العظمى – التي ستجلبها الوحدة .

وماذا كانت هذه « الخيرات » وماذا كانت نتائج الوحدة بعد انقضاء ما يقارب السنتين عليها ؟

ماذا جلبت الوحدة الى الشعب السوري ؟

لقد كان الاقتصاد السوري ، قبل الوحدة ، بوجه عام ، في حالة تطور ونهوض . اما اليوم فان سوريا ، التي كانت قبلا بلدا مصدرا للقمح ، اصبحت تستورد القمح من الولايات المتحدة الاميركية ومن ايطاليا وغيرها . وانخفضت المساحة المزروعة قطنا . اما زراعة الرز فهي في هبوط وانحطاط .

والتجارة تعاني الركود والكساد . اما الانتاج الصناعي فهو في تقلص وهبوط مستمر . وفي صناعة النسيج ، وهي الصناعة الرئيسية في سوريا ، اوقفت كثير من المعامل الصغيرة والمصانع الحرفية اعمالها تماما . واخذت معامل النسيج في حلب ، وهي تعد اكبر واقوى المعامل في سوريا ، تقلص انتاجها وتسرح عمالها شيئا فشيئا او تشغلهم جزئيا . وهبط انتاج الجلود والسكاكر والموبيليا وافلس عدد من معامل الصابون . وشملت البطالة الاف الناس ، هذا عدا عشرات الالوف الذين هاجروا الى الاقطار المجاورة وخصوصا الى لبنان سعيا وراء اللقمة . وقد صرحت مصادر رسمية في الحكومة اللبنانية ان عدد الشغيلة السوريين المهاجرين الى لبنان بلغ خمسين الفا في عام ١٩٥٩ ، اما الان ففي لبنان اكثر من ١٠٠ الف شغيل سوري .

وهبطت قيمة النقد السوري ، وتقلص التوظيف بشكل ملحوظ ، واتخذ تهريب الرساميل الى الخارج نطاقا واسعا . وتفاقم الغلاء بشكل فاحش ، وقد ارتفعت اسعار اللحم والسمن بصورة سريعة وبلغت حدا لم تعرفه سوريا منذ الحرب العالمية الثانية ، وبلغ من انتشار البؤس والفقر ان المجاعة اجتاحت عددا من المناطق الريفية واضطرت السلطات الى توزيع الدقيق على الجائعين .

ان السبب الرئيسي لتدهور الوضع الاقتصادي في سوريا هو السياسة التي تنتهجها البورجوازية المصرية الكبرى تجاه الاقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة ، هذه السياسة التي لم تكن الوحدة مع سوريا في نظرها سوى وسيلة للاستيلاء على السوق السوريةواخضاع الاقتصاد السوري لمطامعها.

من اجل ذلك ينبغي ان يتوقف انتاج القطن في سوريا او ، على الاقل ، ان يصبح انتاجه والتجارة به وتصديره وتحويله خاضعة كليا لمصالح الماليين المصريين والرز السوري يجب ان يزول امام الرز المصري (١) . والنسيج السوري ينبغي اما ان يزول ويتخلى عن سوقه السورية واسواقه التقليدية الاخرى في الاقطار المجاورة للنسيج المصري ، واما ان ينتقل الى قبضة الراسمال المصري . وفعلا فان المنسوجات المصرية ، نظرا لرخصها (بسبب انخفاض اجرة العامل المصري) اغرقت اسواق سوريا وانزلت اضرارا كبرى باصحاب مصانع النسيج السورية . وبينما تقفل معامل النسيج السورية الصغيرة ابوابها ، وبينما معامل النسيج الكبيرة مهددة كذلك بالمصير نفسه ، يجري الاستعداد لانشاء معمل نسيج جديد في الاقليم السوري يقوم على تمويله بصورة رئيسية بنك مصر .

وبعد قيام الجمهورية العربية المتحدة ، فتح بنك مصر ستة فروع جديدة له في سوريا وبدأ ببناء مستودعات لاجل المنتجات والمحاصيل التي يتلقاها السكان مقابل القروض التي يمنحهم اياها . وعلاوة على ذلك فان رساميل فروع بنك مصر وغيره من البنوك المصرية تحتل مواقع هامة في « المؤسسة الاقتصادية » التي تم انشاؤها مؤخرا في سوريا على غرار ما جرى في الاقليم المصري .

ويعاني المثقفون السوريون ويلات البطالة ، بينما يحل المعلمون والمدرسون المصريون محل السوريين في مدارس سوريا ومؤسساتها التعليمية .

واذا اضفنا الى ذلك كله ، تسريح الوف الموظفين السوريين ، المدنيين والعسكريين ، تتمثل لنا الصورة الكاملة للوضع في سوريا ولما تمض بعد على الوحدة سنتان .

والجيش السوري الذي كان مفخرة العرب جميعا بوطنيته ووعيه العالي وكرهه الشديد للاستعمار والرجعية وروحه الدمقراطية ، اعملوا فيه تخريبا وتمزيقا . وقد ازيح معظم الضباط السوريين عن مراكزهم فطردوا من الجيش او ارسلوا الى مصر ، والقي بالعديد منهم في السجون كما اضطر عدد منهم الى مغادرة وطنهم . اما الان فكثير من ضباط الجيش الاول (الجيش السوري)هم من المصريين الذين يطبقون في سوريا الاساليب المتبعة في الجيش المصري . ويسلك معظم الضباط المصريين تجاه الشعب سلوكا فظا يذكر السوريين بسلوك ضباط الاستعمار الفرنسي .

---

(١) تتقلص زراعة الارز في سوريا باستمرار ، نجد ان مصر ، على العكس ، تزداد فيها مساحة الاراضي المزروعة ارزا . وقد كتبت الاهرام في ٢٢ كانون الاول ١٩٥٩ ان مساحات من الارض تبلغ ١٠٩ الاف فدان انتقلت من زراعة الذرة الى زراعة الارز نظرا لازدياد تصديره .

ويتساءل الشعب السوري عن مصير المشاريع التي نصت عليها الاتفاقات الاقتصادية مع بلدان المعسكر الاشتراكي . صحيح انه تم بناء مصفاة النفط في حمص التي بدات تشيكوسلوفاكيا ببنائها قبل الوحدة وقد وقع هذا المشروع مثله مثل العديد من غيره ، تحت سيطرة الراسمال المصري . ولكن اين المشاريع الكبرى الاخرى التي نصت عليها الاتفاقات السوفياتية السورية المعقودة عام ١٩٥٧ . ان الناس في سوريا لا يسمعون اي شيء عنها رغم مرور عامين على عقدها هذا بينما يعلم الشعب السوري علم اليقين ان الاتحاد السوفياتي كان ولايزال امينا كل الامانة لتعهداته . ومما يقلق الراي العام السوري قلقا عظيما ما يرى في الصحف ، بين حين وحين ، من انباء عن ان نية حكام القاهرة متجهة الى اعادة النظر في هذه المشاريع او تسليم تمويلها ، الى الدول الغربية .

ويبلغ بهم الامر انهم فرضوا على سوريا ، منذ امد قريب ، النقطة الرابعة من برنامج ترومان رغم ان الجمهورية السورية كانت البلد الوحيد في كل الشرق الاوسط الذي رفض بحزم هذا البرنامج الاستعماري .

اما من الناحية السياسية فان سوريا تعاني اليوم حالة من الاستبداد المطلق والفوضى لم تعرف لها مثيلا في كل تاريخها الحديث . فقد عطلت وحلت جميع الاحزاب الوطنية . حتى مبادىء الدستور الموقت التي اعلنها جمال عبد الناصر بصورة فردية فور قيام الوحدة ، القيت في سلة المهملات . وكان ينبغي تاليف « برلمان موقت » يعين رئيس الجمهورية نوابه تعيينا (على ان يكون نصفه على الاقل من نواب البرلمانين السابقين المصري والسوري) ويبقى طوال مرحلة الانتقال غير ان هذا البرلمان الموقت لم يؤلف خلال مدة طويلة ، اما في الوقت الحاضر فقد تالف برلمان من اشخاص عينتهم حكومة الجمهورية العربية المتحدة تعيينا ، وخرقت اثناء هذه « العملية » عدة نصوص صريحة من الدستور الموقت الذي كان قد اعلن حين قيام الجمهورية العربية المتحدة .

اما انتخابات الاتحاد القومي التي جرت في شهر تموز ، فقد كانت مهزلة. فاللجان المحلية التي تم « انتخابها » لا تعرف ما هي مهمتها ولا وظائفها . وعندما حاولت بعض هذه اللجان ان تمارس ولو شيئا من النشاط ، افهمت بانها « تتطاول » وتتجاوز « صلاحياتها » وان السلطة نفسها تعرف ما لها وما عليها.

ان سوريا ، منذ قيام الوحدة حتى اليوم تعاني ازمة في الحكم تتفاقم باستمرار ، وقد استقال نائبا رئيس الجمهورية وهما سوريان . واستقال او اقيل الوزراء السوريون الواحد تلو الآخر ، وفشلت جميع اللجان التي الّفت لمعالجة الوضع في سوريا . وكان من التدابير التي لجأت اليها حكومة الجمهورية العربية المتحدة ارسال النائب الاول لرئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة للجمهورية ، المشير عبد الحكيم عامر الى سوريا ، وكان أول من

تبع المشير عامر الى سوريا ، محمد رشدي مدير ادارة بنك مصر . ومن التدابير الاساسية التي اتخذها عامر في سوريا : تشديد الارهاب ضد العناصر الوطنية الدمقراطية ، محاولة ارضاء كبار ملاكي الاراضي ، السعي للتقرب من العناصر اليمينية في الاحزاب السورية ، محاولة اقناع فئات البورجوازية السورية التجارية والصناعية ، بالاتفاق مع طغمة بنك مصر . غير ان جميع هذه التدابير لم يكن من الممكن ان تؤدي الى النتيجة المنشودة من ورائها . فالازمة في سوريا تتفاقم وتستفحل وتشمل جميع الميادين : الاقتصاد والسياسة والادارة .

وثمة الوف من خيرة ابناء الشعب ، من خيرة الوطنيين الدمقراطيين : من العمال والفلاحين والحرفيين والضباط والمثقفين ، من الكادحين بسواعدهم وادمغتهم ، يملؤن سجون سوريا ومصر . وغالبية هؤلاء (اذا استثنينا الـ ٦٤ وطنيا ، الذين حوكموا سرا في الاسكندرية خلال آب وايلول من عام ١٩٥٩) يعانون عذاب الاعتقال والسجن دون ان يحالوا الى المحاكم .

وقد مات عدد من المعتقلين تحت التعذيب منهم ثلاثة شيوعيين سوريين هم المعلمان سعيد الدروبي ومحي الدين فليون والطالب جورج عدس . كذلك مات الدكتور فريد حداد تحت التعذيب في السجون المصرية .

وتلجأ الشرطة السرية (المباحث) في الجمهورية العربية المتحدة الى اساليب الغانغستر . فقد اختطفوا من احد شوارع دمشق المناضل البارز في الحركة التحررية العربية الرفيق فرجالله الحلو . وقد رفضت شرطة المباحث حتى مجرد الاعتراف باعتقاله . وقد جاءت الانباء الرهيبة عن التعذيب الذي لقيه فرج الله الحلو وعن موقفه الباسل البطولي الجدير بمناضل شيوعي ، فاثارت موجة عارمة من التأثر والاستنكار والاحتجاج بين جميع الناس . وانطلقت من لبنان وكذلك في البلدان العربية الاخرى ولدى الرأي العام الدمقراطي العالمي حركة واسعة عظيمة تحت شعار : الحرية لفرجالله الحلو .

في خريف عام ١٩٥٨ ، حين بدأت تبرز وتتفاقم في سوريا المصاعب الاقتصادية والسياسية ، ولما تمض على الوحدة بضعة شهور ، تقدم الحزب الشيوعي بمنهج سياسي كان من الممكن ان يكون اساسا صالحا لبناء الجمهورية العربية المتحدة وتطورها .

لقد جاءت في هذا المنهج المؤلف من ١٢ بندا اقتراحات عملية واضحة : اقامة حكومتين في كل من الاقليمين السوري والمصري من الجمهورية العربية المتحدة (الى جانب حكومة مركزية للجمهوريةكلها تهتم بشؤون الدفاع والسياسة الخارجية وغيرها من الشؤون المشتركة) ، تنظيم العلاقات الاقتصادية بين سوريا ومصر على اساس يؤدي الى دعم التطور الاقتصادي ، وخصوصا الصناعي، في كلا الاقليمين ، حياة برلمانية ناشئة من انتخابات عامة حرة ، تأمين حرية

الكلام والصحافة والاجتماع والاحزاب السياسية ونقابات العمال ومنظمات الفلاحين ، اصلاح رزاعي شامل يؤمن الارض لجميع الفلاحين المحرومين منها ويضمن لهم وسائل استثمارها .

اما ما يتصل بالسياسة الخارجية فيقترح المنهج : اقامة علاقات اخاء وتعاون وثيق مع البلدان العربية المتحررة ، توطيد الصداقة مع اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكيةوسائر بلدان المعسكر الاشتراكي لصيانةاستقلال الجمهورية العربية المتحدة وضمان تطور اقتصادها الوطني ، مقاومة مطامع المستعمرين وخصوصا الاستعمار الامبركي ، حماية الاقتصاد من تغلغل الراسمال الاستعماري.

وقد اثار هذا المنهج الذي تقدم به الحزب الشيوعي ، غضب الدوائر الحاكمة في مصر . وانبرى جمال عبد الناصر في خطاب القاه في بور سعيد في ٢٣ كانون الاول يتهم الحزب الشيوعي السوري بالانفصالية وبمقاومة الوحدة العربية والقومية العربية . وتلت ذلك تدابير اضطهاد عنيفة كانت فاتحة الحملة الارهابية الواسعة ضد القوى الوطنية الدمقراطية في سوريا ومصر . واضطر الحزب الشيوعي السوري للمرة الرابعة في تاريخه ، الى الانتقال الى العمل السري .

غير ان الشعب السوري ، استقبل منهج الحزب الشيوعي بتأييد حار شامل ، حتى انه اصبح شبه ميثاق وطني للبلاد باسرها . ويرى جميع الوطنيين اليوم ان هذا المنهج قد عالج قضية الوحدة العربية بشكل صحيح وابان السبيل الناجع لاحباط مساعي الاستعمار الرامية الى تحطيم وحدة العرب الوطنية وضرب العرب بالعرب .

لقد افلست الوحدة السورية المصرية افلاسا تاما

اصبحت سوريا ، ولما يمض على الوحدة سوى سنتين او اكثر قليلا ، في وضع لا يوصف من الفوضى والازمة الشاملة سواء في ميدان الاقتصاد او في سائر الميادين الاخرى . وبعدما ابعد عن الحكم حزب البعث وكذلك ممثلومختلف اوساط البورجوازية الوطنية السورية ، صار من الواضح تماما ان الوحدة لم تتم في سبيل « انقاذ سوريا من الخطر الشيوعي » كما صرح عبد الناصر في حديثه الى المجلة الهندية « بليتز » ، بل من اجل استعمار سوريا طبقا لمشاريع البورجوازية المصرية الكبرى .

ان وحدة سوريا ومصر حملت الى الشعب السوري الخراب والدمار والفقر والبؤس وهدر الكرامة الوطنية وخنق الحريات الديموقراطية . انها رمت بسوريا سنين الى وراء في مجال التطور الديموقراطي .

وتجربة الفترة التي مرت منذ اعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة ، اقنعت الشعب السوري تماما بان الوحدة لم تتحقق لمصلحة سوريا ولا لمصلحة

الحركة التحررية للشعوب العربية ، انما تحققت لمصلحة الرجعية بل وفي آخر تحليل ، لمصلحة الاستعمار .

ان العمال السوريين الذين خسروا مكتسباتهم وفقدوا حرياتهم النقابية وأخذوا يعانون ويلات البطالة ؛ والفلاحين السوريين الذين يرون كيف تتبخر آمالهم في تطبيق الاصلاح الزراعي ويقاسون اليوم أهوال الجوع في كثير من مناطق سوريا ؛ وارباب الصناعة الوطنيين يحل بهم الخراب ويتدهور الانتاج الصناعي السوري امام انظارهم ؛ والتجار الوطنيين الذين يعانون مصاعب كبرى في تصريف بضائعهم وتجابههم باستمرار اخطار الافلاس والدمار ؛ والطلاب والشباب القوميين الذين يرون بألم كيف تنهار اوهامهم التي كانوا يتغنون بها عند قيام الوحدة ؛ والجنود والضباط السوريين الذين يشاهدون بام عيونهم كيف تعمل السلطات السورية لضرب وحل الجيش السوري الذي كان منذ امد قريب قلعة من قلاع الحركة الوطنية التحررية في كل الشرق العربي ... ان جميع الوطنيين الديموقراطيين الذين يشهدون بغصة وألم كيف تهدر وكيف تهان تقاليد وطنهم البطولية الباسلة - اي ، بكلمة ، كل الشعب السوري (عدا فئة ضئيلة من كبار الاقطاعيين وزعماء العشائر وحفنة من العملاء المباعين) - يدرك بصورة اعمق فاعمق واوضح فاوضح ان الوضع في البلاد اصبح لا يطاق ولا يحتمل ، وان طريق الخلاص هو في اقامة اوسع جبهة وطنية تشمل العمال والفلاحين والبورجوازية الوطنية التقدمية والشباب والطلاب والنساء وجميع العناصر الوطنية الديموقراطية : جبهة وطنية شاملة هدفها النضال في سبيل اعادة النظر في الوحدة من الاساس ، في سبيل انقاذ سوريا المعذبة ، وطنهم الحبيب .

لقد اقتنع السوريون بالتجربة ان افكار القومية العربية ومثلها ، تحرفها الاوساط الحاكمة في الجمهورية العربية المتحدة وتشوهها وتستبدل بها القومية المصرية التي تعبر عن المطامع الشوفينية التوسعية للبورجوازية المصرية العليا .

ان الشعب السوري يريد ان يستعيد دوره المجيد كمناضل طليعي في معركة العرب الكبرى في سبيل الانعتاق من الاستعمار وفي سبيل الحرية والديموقراطية . انه يريد ان يسهم بقسطه في ازالة التفرقة التي زرعوها بين العرب ، لكي تعود الشعوب العربية الى التعاون الاخوي فيما بينها في نضالها الشاق ضد الاستعمار والرجعية .

حركة التحرر العربية
وقضية الديمقراطية والاصلاحات الاجتماعية

ليس من الممكن النظر الى حركة العرب الوطنية التحررية بمعزل عن قضية الديمقراطية والاصلاحات الاجتماعية الجذرية ، كما يفعل ممثلو الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية العربية وكما تفعل خصوصا الاوساط الحاكمة

في الجمهورية العربية المتحدة .

واذا اصغى المرء الى اقوال حكام الجمهورية العربية المتحدة ، لم يستخلص ابدا من هذه الاقوال انهم ضد الاصلاحات الاجتماعية ، بل اكثر من ذلك فهم يزعمون انهم انفسهم انما يبنون « مجتمعا اشتراكيا دمقراطيا تعاونيا ». غير انهم حتى اليوم لم يتقدموا باي تعريف لهذا النظام الاجتماعي . وكل ما قالوه حتى الان في هذا الموضوع يحيط به الغموض ويكتنفه الضباب . فقد قال السيد عبد الناصر في خطاب القاه في دمشق ان هدف « اشتراكيته » هو ان يمنع « استغلال الراسماليين للعمال واستغلال العمال للراسماليين » (كذا!). اما من الناحية العملية فان كل ما ناله عمال سوريا ومصر من هذه « الاشتراكية» حتى الان هو : منع احزابهم ونقاباتهم وصحافتهم واعتقال المناضلين النقابيين، وازدياد البطالة (1) وغلاء المعيشة .

اما ما يتصل بطبيعة « التعاون » في هذا النظام ، فالصفة المميزة له هي محاولة اجبار الفلاحين على الدخول في جمعيات تعاونية زراعية يدخل فيها ايضا اغنياء المزارعين ، وحتى كبار الملاكين . ومعروف في هذه الحالة لمن تكون السيطرة في هذه التعاونيات . ولكن حتى مثل هذه التعاونيات لم تلق رواجا لا في مصر ولا في سوريا .

اما ما يتعلق بالدمقراطية ، فان الاوساط الحاكمة في الجمهورية العربية المتحدة تعارض الدمقراطية السياسية ب « الدمقراطية الاجتماعية » . فاذا كانت هذه « الدمقراطية الاجتماعية » مدعوة ، كما يزعمون ، الى « القضاء على الاقطاع » ، و « منع الرأسمال من السيطرة على الحكم » فالواقع ان التطور الاجتماعي في الجمهورية العربية المتحدة ، كما شرحنا آنفا ، لايسير ابدا في هذا الاتجاه .

فلناخذ القانون الذي اسموه قانون الاصلاح الزراعي . انه في الواقع ليس قانون اصلاح زراعي بل هو ، في احسن الحالات ، قانون تحديد الملكية الاقطاعية على الارض تحديدا جزئيا . واذا فحصنا نتائج تطبيق هذا القانون في مصر وجدنا ان السلطة الحقيقية ، او السيطرة الحقيقية ، في الريف بقيت ، من حيث الاساس ، في ايدي كبار ملاكي الاراضي . اما الفلاحون الكادحون الذين نالوا قطعة ارض بنتيجة الاصلاح الزراعي ، فهم في حالة صعبة جدا وكثيرون منهم عادوا فاصبحوا من جديد بدون ارض . اما فيما يتصل بسوريا فان نتائج تطبيق قانون الاصلاح الزراعي فيها ، هي اسوا منها في مصر .

---

(1) ـ اعترف جمال عبد الناصر نفسه في خطاب القاه في ٢٢ تموز ١٩٥٩، ان في مصر تقريبا مليون عاطل عن العمل .

لقد قدمت الشعوب العربية كثيرا من الضحايا ، وبذلت كثيرا من الجهود ، وعانت كثيرا من العذاب في سبيل الحرية وبأسم الحرية ... وقد اصطدم العرب دائما في نضالهم من اجل الحرية بمقاومة وحشية من المستعمرين الذين يتميزون دائما بالكره العظيم الشديد للحريات الدمقراطية وبالسعي المستمر لكبتها وخنقها بجميع الوسائل . تلك حقيقة واقعة ليس من الممكن تجاهلها او انكارها . وكان من نتيجة ذلك ان النضال في سبيل الاستقلال اندمج اندماجا عضويا بالنضال في سبيل الدمقراطية .

واذا استعرضنا تجربة الجمهورية السورية منذ عام ١٩٥٤ الى عام ١٩٥٧ ، عندما كانت الدمقراطية قائمة على نطاق واسع ، رأينا ان الحريات الدمقراطية التي كانت سائدة ، لم يستطع لا الاستعمار ولا الاقطاعية استعمالها في سبيل مصالحهما . بل على العكس ، تماما ، ادى وجود هذه الحريات الى اضعاف مواقع الاستعمار والاقطاعية والرجعية كلها . ومع ذلك ينبري الان بعضهم زاعما ان الدمقراطية في سوريا انما كانت ، بالدرجة الاولى في مصلحة المستعمرين .

ان هذه المزاعم المزيفة ليست سوى ستار لتغطية الحقيقة التالية وهي : ان البورجوازية المصرية الكبرى لا تستطيع ابدا ان تمارس سياسة التفاهم مع الاستعمار وسياسة التوسع في سوريا وتجاه البلدان العربية الاخرى ، بالاساليب الدمقراطية وفي ظروف من الحريات الدمقراطية .

ان جميع المحاولات الرامية الى تجريد الحركة التحررية العربية من محتواها الدمقراطي هي محاولات مكتوب لها الفشل الاكيد .

ان الطبقة العاملة في البلدان العربية قد ترعرعت ونمت ، لا عدديا فقط ، بل ارتفع ايضا ادراكها السياسي . لقد تقدمت وعيا وتنظيما وتصلبت خلال المعارك ضد الاستعمار وفي سبيل توطيد الاستقلال ، وما من قوة تستطيع اليوم اخراجها من ساحة المعركة .

ان امام الطبقة العاملة في البلدان العربية مهمة تاريخية كبرى هي ان تجمع حولها جماهير الفلاحين وسائر الكادحين ، وجميع الوطنيين التقدميين لمتابعة النضال ضد الاستعمار حتى النصر التام الكامل .

ان العمال والفلاحين الواعين ، وجميع الوطنيين الدمقراطيين في البلدان العربية خلال نضالهم الباسل القاسي في سبيل الاستقلال والسلم والدمقراطية يرفعون عاليا علم التقاليد الوطنية الدمقراطية التي يزخر بها تاريخ النضال التحرري في سوريا الباسلة وفي مصر ولبنان والعراق والاردن وسائر الاقطار العربية . وفي ظل هذا العلم سيسيرون الى امام ليكتبوا صفحات جديدة في تاريخ الشعوب العربية المجيد .

مطبعة النجاح

الثمن ١٥ قرشا